



الجمهورية اليمنية
رئاسة الوزراء
المجلس الوطني للسكان
الأمانة العامة

السكان والتنمية في اليمن وتحديات المستقبل



حقوق الطبع محفوظة للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

٢٠١٠م

يسر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وفي إطار التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ السياسة الوطنية للسكان (مؤسسات وأجهزة حكومية، مانحين ومنظمات ومجتمع مدني) أن تقدم هذا الكتيب الذي يعرض بشكل مختصر وموضح بالاشكال البيانية أهم المؤشرات السكانية الحالية لليمن والتوقعات المستقبلية المبنية على ثلاثة افتراضات لمستوى الخصوبة تتمثل في الافتراض العالي الذي يعني بقاء مستوى الخصوبة على ما هي عليه حالياً ٦ أطفال لكل امرأة طبقاً لنتائج تعداد ٢٠٠٤م، و الافتراض المتوسط الذي يعني انخفاض مستوى الخصوبة الحالي إلى ٣,٣ طفل للمرأة اليمنية حتى عام ٢٠٢٥م ويستمر كذلك حتى نهاية فترة الاسقاطات التي تغطيها هذه الدراسة وهي عام ٢٠٣٥م، والافتراض الثالث المنخفض والذي تسعى إلى تحقيقه السياسة الوطنية للسكان وهو يعني الوصول إلى انخفاض ملموس في مستوى الخصوبة ليصل إلى معدل الإحلال أي ١,٢ طفل لكل امرأة بحلول نهاية الفترة ٢٠٣٥م.

وتبين هذه الدراسة أثر البدائل الثلاثة لمستوى الخصوبة على تطور حجم السكان والتحديات الحالية والمتوقعة التي تواجهها أهم القطاعات التنموية في البلاد والمتمثلة في قطاعات: الاقتصاد، التعليم، الصحة، الموارد الطبيعية والطاقة.

وتهدف الأمانة من إصدار هذا الكتيب إلى :

- ١- إعطاء رؤية مستقبلية حول خطورة المشكلة السكانية وأبعادها وتأثيراتها على عدد من القطاعات التنموية.
 - ٢- تعزيز الوعي لدى القيادات والمخططين ومتخذي القرار التنموي والباحثين والمهتمين حول علاقة السكان بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات العلمية المتاحة في بلورة طبيعة هذه العلاقة حالياً وتوقعات المستقبل.
 - ٣- دعم السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها والتنبيه لأهمية المكون السكاني عند وضع الخطط والبرامج التنموية، لما لها من آثار إيجابية متوقعة في تحقيق أهداف التنمية وبرامجها. وذلك من خلال ما تبينه هذه الدراسة من أرقام ومؤشرات هامة سواء السلبية منها في حال استمرار الخصوبة والنمو السكاني في مستوى مرتفع، أو الإيجابية نسبياً في حال انخفاض معدل الخصوبة الحالي وبالتالي انخفاض النمو السكاني. لقد تم إعداد هذا الكتيب بالتعاون والتنسيق مع القطاعات ذات العلاقة ومنها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة التربية والتعليم، وزارة الزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء وغيرها من الجهات ذات العلاقة ممن أمدوا الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالبيانات والمعلومات التي ساهمت في إخراج هذا العمل بشكله الحالي، المتضمن جزئين رئيسيين هما:
- الجزء الأول: خصائص سكان اليمن حالياً وتقديراته المستقبلية.
 - الجزء الثاني: تأثير معدلات مستوى الخصوبة ببدايتها الثلاثة (المرتفع - المتوسط - المنخفض) على بعض أهم قطاعات التنمية.

نأمل أن يساهم هذا العمل في إيضاح الصورة حول تأثير الزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يمكن من خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه في النمو والتقدم. شاكرين كل من ساهم في إعداد وإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود ونخص بالذكر الدعم الأوروبي المتمثل في برنامج دعم قطاع الصحة والسكان مكون الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

د. حمد علي و. بي

الأمين العام للمجلس الوطني للسكان

المحتويات

الم الصفحة	و	الم و
٢		تقديم
٦		مقدمة
٧		الوضع الحالي للسكان وتقديراته المستقبلية
٨		أولاً: الوضع الحالي للسكان
١٥		ثانياً: التقديرات المستقبلية للسكان
١٦		أثر مستوى الخصوبة على بعض قطاعات التنمية
١٧		أولاً: قطاع الاقتصاد
٢٣		ثانياً: قطاع التعليم
٢٩		ثالثاً: قطاع الصحة العامة
٣٢		رابعاً: قطاع الموارد الطبيعية
٣٦		خامساً: قطاع الطاقة
٣٨		قائمة بالمراجع

الوضع الحالي للسكان وتقديراته المستقبلية



المقدمة

ازداد الاهتمام بالسكان وخاصةً بالنمو السكاني وأبعاده وآثاره على مختلف جوانب الحياة من قبل العديد من البلدان والحكومات والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، منذ مطلع الستينيات في القرن الماضي، بعد أن أصبح معدل النمو السكاني يسير بوتيرة عالية وخاصة في الدول النامية، بشكل لم يشهده العالم من قبل حيث أصبحت إضافة مليار نسمة إلى سكان العالم تتم في فترة قصيرة جداً تقل عن (١٥ سنة) في المتوسط في الفترة بين عام ١٩٦٠م - ٢٠٠٠م فقد زاد سكان العالم من ٣ مليارات نسمة عام ١٩٦٠م إلى ٦ مليارات نسمة عام ١٩٩٩م، حوالي ٩٠٪ من هذه الزيادة أُضيفت إلى سكان البلدان النامية والأقل نمواً.

وتبين المعلومات والدراسات المتوفرة عن سكان اليمن أن بلادنا قد دخلت مرحلة جديدة في النمو والحراك السكاني منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي تميز بالارتفاع التدريجي لمعدل النمو السكاني وبروز ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وغيرها من التغييرات في الأوضاع السكانية، فقد ارتفع معدل النمو السكاني السنوي من حوالي ٢٪ في بداية السبعينيات، ليبلغ هذا المعدل أعلى مدى له في منتصف التسعينيات حيث بلغ ٣,٧٪ حسب نتائج التعداد السكاني الذي أجري عام ١٩٩٤م. كما دخلت اليمن في نفس الفترة ضمن قائمة الدول التي تحتضن المدن المليونية، حيث بلغ تعداد سكان مدينة صنعاء مليون نسمة في عام ١٩٩٥م، هذه المؤشرات والمستجدات الحاصلة للأوضاع السكانية وغيرها، فرضت نفسها على بساط البحث العلمي والدراسة وكذلك على الجهات المعنية بجوانب التخطيط والتنمية، التي تنبته لهذه المستجدات السكانية وأهمية معالجتها بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد بذلت جهود في جانب التدخلات والمعالجات للقضايا السكانية وتوجت تلك الجهود بتبني الحكومة اليمنية سياسة وطنية عام ١٩٩١م، تسعى إلى إيجاد نوع من التوازن بين النمو السكاني من جهة، والموارد المتاحة والمنظورة للبلاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وذلك من خلال خفض معدل النمو السكاني وتحسين مؤشرات الخصائص السكانية المكتسبة: التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للسكان بشكل عام.

من هنا فإن تناول الوضع الحالي للسكان واتجاهات نموه المستقبلية وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحتل أهمية بالغة لدى القيادات والمخططين والمهتمين بقضايا السكان والتنمية بشكل عام وخاصة في البلدان النامية التي تعاني أكثر من ارتفاع معدل النمو السكاني، ومنها بلادنا التي تبين الصفحات التالية مؤشرات أوضاعها السكانية من حيث الحجم والنمو والولادات والوفيات وغيرها من المؤشرات السكانية الأساسية التي تم استخلاصها من نتائج التعدادات والدراسات والمسوحات السكانية التي تم تنفيذها في هذا الجانب، كما ستبين هذه التقديرات المستقبلية لنمو وحجم السكان في ظل ثلاثة افتراضات (منخفض ومتوسط وعالي) مستوى معدل الخصوبة للمرأة اليمنية حتى نهاية فترة الاسقاط التي تغطيها هذه الدراسة عام ٢٠٢٥م كما سيتضح عند تناولنا لهذا الموضوع الذي سنبدأ بتناول الوضع الراهن للسكان وتقديراته المستقبلية.

و :- الو ال لالي لا

ل-ل و حجم ال

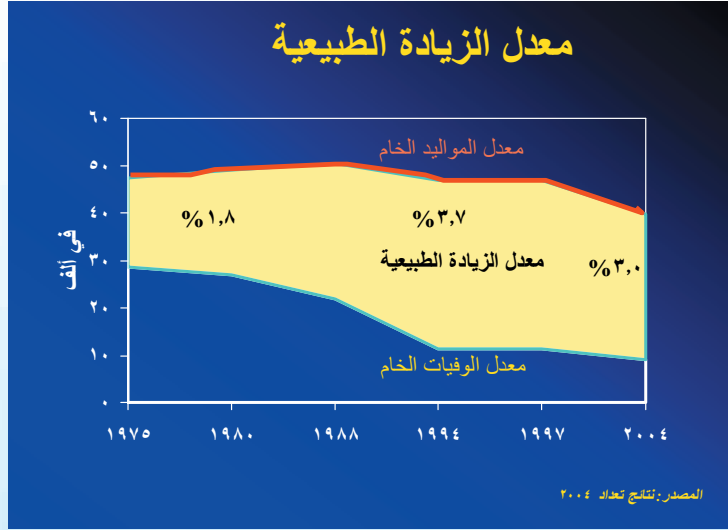
شكل رقم (١)



تشير التقديرات المتوفرة حول تطور حجم سكان اليمن خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٤م) أن حجم السكان كان يبلغ ٤,٣ مليون نسمة عام ١٩٥٠م وكما يبينه الشكل أعلاه رقم (١) أن هذا العدد قد شهد زيادة سريعة وخاصة منذ فترة السبعينيات. وبذلك فقد زاد عدد السكان خلال فترة ٥٤ عاما ما بين (١٩٥٠-٢٠٠٤م)، ليصل إلى ١٩,٧ مليون نسمة في آخر الفترة، أي زيادة قدرها ١٥,٤ مليون نسمة أي أن حجم السكان قد تضاعف ما يقارب خمس مرات بالمقارنة بما كان عليه عام ١٩٥٠م. وهو عدد كبير بالمقارنة مع إمكانات البلاد ومواردها المتاحة والمنظورة، يرجع هذا النمو السكاني السريع بالأساس إلى استمرار نمط الخصوبة في مستوى مرتفع للمرأة اليمنية أي متوسط عدد الأطفال التي تتجههم المرأة خلال فترة حياتها الانجابية (١٥-٤٩ سنة)، مقابل انخفاض نسبي في معدلات الوفيات منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وكتيجة لما شهدته البلاد من تطورات اقتصادية واجتماعية وتوفر بعض الخدمات الصحية والتحسين النسبي في مستوى المعيشة، كما يتضح من خلال تتبعنا لتطور معدل الزيادة الطبيعية للسكان.

٢- معدل الزيادة الطبيعية لليعي

شكل رقم (٢)

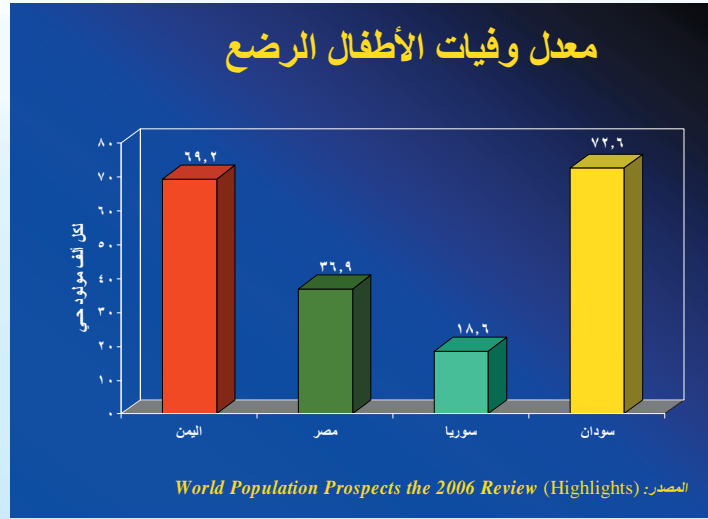


يمثل معدل الزيادة الطبيعية للسكان الفرق بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام لأي مجتمع خلال عام. والملاحظ في الشكل أعلاه رقم (٢) أن معدل الزيادة الطبيعية في اليمن قد ارتفع بشكل كبير ما بين عام ١٩٧٥م و٢٠٠٤م، حيث زاد من ١,٨% عام ١٩٧٥ إلى أن وصل أعلى مدى له في منتصف التسعينيات حيث بلغ ٣,٧% حسب تعداد ١٩٩٤م، ويعود ذلك إلى استمرار بقاء معدل الولادات في مستوى مرتفع حوالي ٤٧ ولادة حية لكل الف من السكان عام ١٩٧٥م ليبقى في نفس المستوى تقريبا حتى بداية التسعينيات، مقابل انخفاض ملموس في معدل الوفيات الخام من حوالي ٢٩ حالة وفاة لكل الف من السكان عام ١٩٧٥ إلى ١١ حالة وفاة عام ١٩٩٤م، ثم بدأ معدل الزيادة الطبيعية في الانخفاض النسبي ليصل إلى ٣% عام ٢٠٠٤م، ويعود سبب اتجاه معدل الزيادة الطبيعية نحو الانخفاض في الفترة الأخيرة إلى بدء الانخفاض ولو بشكل طفيف في معدل المواليد الخام من ٤٧ مولود حي لكل الف من السكان في بداية التسعينيات إلى ٣٧,٧ مولود عام ٢٠٠٤م.

وما يجب الإشارة إليه هنا أنه رغم اتجاه معدل الزيادة الطبيعية نحو الانخفاض وكذلك معدل الولادات إلا أن اليمن لا تزال من الدول ذات النمو السكاني المرتفع بالمقارنة مع العديد من الدول العربية والنامية، الأمر الذي يشير إلى ضرورة مضاعفة الجهود في مجال العمل السكاني لدفع الوعي بأهمية تخفيض الخصوبة خلال الفترة القادمة كون الزيادة السكانية المطلقة ستظل مرتفعة خلال فترة الخمسة عشر سنة القادمة حتى وإن شهد معدل الولادات انخفاضا نسبيا في الوقت الحاضر والمستقبل، وذلك بسبب كبر حجم فئة الأطفال والشباب الذين يدخلون في سن الإنجاب.

□ - معدل وفيات الأ فإل الأ

شكل رقم (٣)

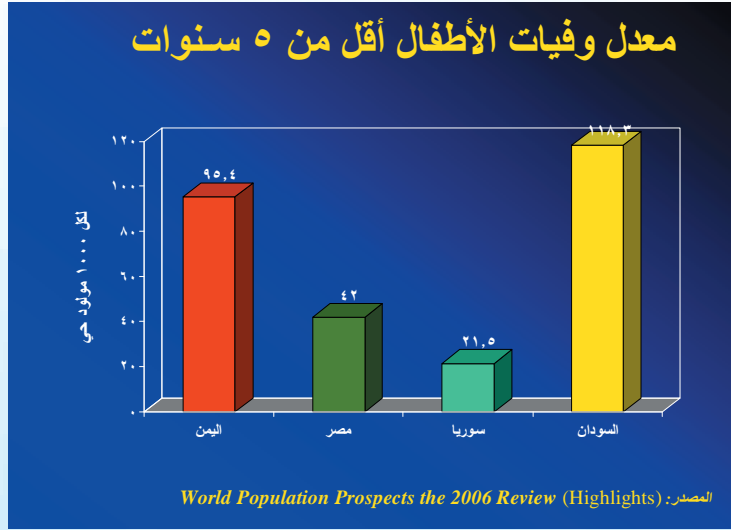


يقصد بمعدل وفيات الأطفال الرضع: مجموع وفيات الأطفال منذ لحظة الولادة وقبل الوصول إلى عمر سنة والمعروف أن نسبة الوفيات في هذه الفئة تكون هي الأعلى في معدل الوفاة على مستوى حياة المجتمع بشكل عام، ويختلف هذا المعدل من مجتمع إلى آخر حسب درجة تطور المجتمع ومستواه الثقافي والصحي والمعيشي حيث ينخفض في المجتمعات المتقدمة ويكون مرتفعاً في المجتمعات النامية والفقيرة.

ومن خلال ما يوضحه الشكل أعلاه رقم (٣) نجد أن معدل وفيات الأطفال الرضع في اليمن يعتبر من المعدلات العالية جداً بالمقارنة مع العديد من الدول على مستوى العالم ودول المنطقة، حيث بلغ هذا المعدل حوالي ٦٩,٢ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في السنة في اليمن مقابل ١٨,٦ حالة وفاة لكل ألف في السنة في سوريا و ٣٦,٩ حالة وفاة في مصر وفي السودان حوالي ٧٢,٦ وقد ينخفض هذا المعدل إلى أقل من ١٠ وفيات لكل ألف مولود حي في الدول المتقدمة، من هنا يتضح الهوة الكبيرة بين معدل الوفيات في أوساط هذه الفئة من السكان بين بلادنا والبلدان الأخرى، والواقع أن معدل وفيات الأطفال بشكل عام وفيات الأطفال الرضع المرتفعة يعود كما تبينه العديد من الدراسات والأبحاث العلمية إلى العديد من الأسباب من أهمها: نمط الولادات السائد في المجتمع حيث يرتفع هذا المعدل عندما يكون معدل الولادات مرتفعاً وتكون الولادة متعاقبة في فترات زمنية قصيرة بين مولود وآخر بالنسبة للأم وكذلك يرتبط بالمستوى الثقافي والتعليمي للأم حيث ينخفض لدى الأمهات المتعلّقات ويرتفع لدى الأمهات الأميات وكذلك يرتفع في أوساط الأسر الفقيرة وفي المجتمعات التي لا تتوفر لديها الخدمات الأساسية وبالذات الصحية منها.

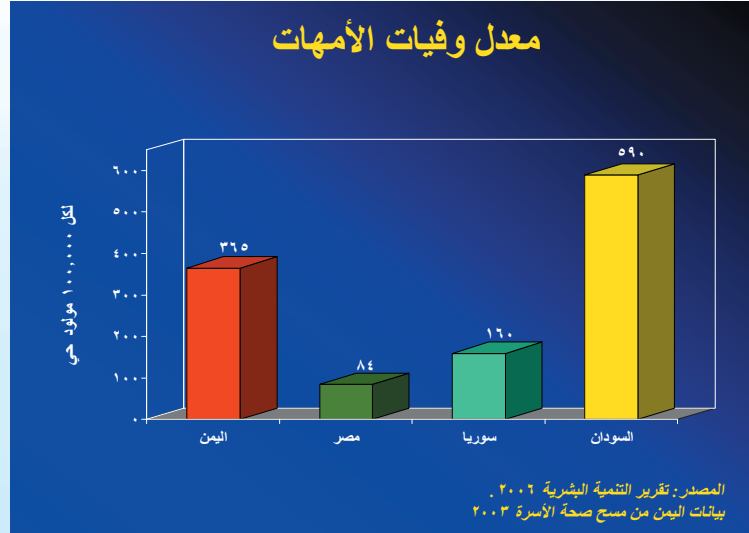
□ - معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات □

شكل رقم (٤)



يمثل هذا المعدل (المجموع التراكمي لوفيات الأطفال منذ لحظة الولادة حتى قبل الوصول إلى عمر خمس سنوات) وينسب معدل الوفيات لكل ألف مولود حي من السكان لسنة معينة ومن خلال البيانات المتوفرة والتي يوضحها الشكل أعلاه نجد أن معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات في اليمن يبلغ حوالي ٩٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي، وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع العديد من الدول حيث نجد هذا المعدل في مصر وسوريا يبلغ (٤٢)، (٢١,٥) لكل ألف مولود حي على التوالي بينما يرتفع في السودان ليصل إلى ١١٨,٢ حالة وفاة لكل ألف، مما يشير إلى تدني مستوى الخدمات الصحية والمعيشية في هذا البلد وفي اليمن أيضاً، حيث يعتبر هذا المعدل محصلة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية كما هو الحال في معدل وفيات الأطفال الرضع. وهو ما يحتاج إلى بذل جهد أكبر لتحسين الظروف الصحية والمعيشية لهذه الفئة السكانية.

شكل رقم (٥)



يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تعكس مدى الاهتمام بصحة الأم وتحسين الوضع الصحي والاقتصادي والمعيشي للمجتمع، ويقصد بوفيات الأمهات بأنها (الوفاة الحاصلة أثناء الحمل أو الولادة أو ما بعد الولادة أي وفاة الأم التي تحصل بسبب الحمل والولادة) والشكل رقم (٥) يوضح أن معدلات الوفيات بلغت على التوالي ٣٦٥ حالة وفاة أم لكل مائة ألف مولود حي في اليمن بينما نجدها في مصر ٨٤ حالة وفاة وفي سوريا ١٦٠ حالة وفاة ولا زالت وفيات الأمهات في السودان مرتفعة جداً، حيث بلغت حوالي ٥٩٠ حالة.

وتبين الدراسات والأبحاث أن ارتفاع وفيات الأمهات في أي مجتمع ومنها اليمن يعود إلى أسباب عديدة: صحية واجتماعية وثقافية واقتصادية، ويرتبط ارتفاع هذا المعدل بشكل ملحوظ بارتفاع متوسط عدد المواليد التي تتجههم المرأة خلال فترة حياتها الانجابية (١٥ - ٤٩ سنة) وكما يرتفع في أوساط الأمهات اللاتي ينجبن في سن مبكر قبل بلوغهن ١٨ سنة، وبشكل متكرر ومتقارب دون فواصل زمنية كافية بين كل مولود وآخر وكذلك في أوساط الأمهات اللاتي ينجبن في سن متأخر بعد عمر ٣٥ سنة، بالإضافة إلى توفر أو عدم توفر الخدمات الصحية وبالذات خدمات الصحة الإنجابية، حيث تعتبر رعاية الأمهات أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة من أهم العوامل التي يمكن أن تخفض من معدل وفيات الأمهات والأطفال بشكل عام. وهنا يلعب وعي الأسرة والمجتمع دوراً هاماً وكبيراً في طلب الخدمة والاستفادة من الخدمات المتوفرة في الوقت المناسب قبل حصول المضاعفات الخطيرة التي تهدد حياة الأم.

الانيا: التحديا الم ذلليلا ل

1-1- فئا ل التي اعتمدا ل الد اس في التحديا ل انيا

تعتبر التقديرات المستقبلية لحجم السكان وخصائصهم من أهم الطرق العلمية المعتمدة في التخطيط التنموي ورسم السياسات المستقبلية الهادفة إلى تقدير الاحتياجات وتوفير الموارد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بعد تناولنا للوضع الحالي لسكان اليمن وتلمس أهم جوانب وأبعاد المشكلة السكانية واتجاهاتها من خلال تحليل بعض المؤشرات السكانية الأساسية في مسار تاريخي يرجع إلى قبل حوالي أربعة عقود سابقة، يقدم هذا الجزء من الدراسة الاتجاهات المتوقعة لتطور حجم السكان حتى عام ٢٠٣٥م وأثاره المتوقعة على أهم قطاعات التنمية وهي فترة طويلة المدى نسبياً، والتي كان من الصعب رسم ملامحها لولا تعاون الجهات المعنية وتوفير بيانات ومعلومات سكانية كافية من خلال التعدادات والمسوحات الميدانية المتخصصة التي تم تنفيذها في اليمن حتى الآن، وقد تم الحصول على هذه التقديرات من خلال اعتماد ثلاثة افتراضات لاتجاهات معدل الخصوبة البشرية في الفترة التي تغطيها هذه الاسقاطات السكانية، والتي وضعت من قبل خبراء متخصصين في العمل السكاني وبالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتم عمل تقدير للسكان في ضوء الافتراضات التالية :

- ١- ثبات معدل الخصوبة الحالي ويسمى البديل الأول ٦,٠ مواليد بالمتوسط للمرأة خلال السنوات القادمة والممثلة باللون الأحمر في الشكل رقم (٧).
- ٢- تقديرات الامم المتحدة الخاصة باليمن ويسمى البديل المتوسط (الثاني) وينخفض فيه معدل الخصوبة إلى ٣,٣ مواليد للمرأة في إطار التقديرات لدول العالم ويشار لها باللون الأصفر في الشكل رقم (٧).
- ٣- خفض معدل الخصوبة من ٦,٠ مواليد للمرأة إلى ٣,٣ بحلول عام ٢٠٢٥ ويستمر بالانخفاض ليصل إلى معدل الإحلال ١,٢ مولود لكل امرأة عام ٢٠٣٥ بما يحقق أهداف السياسة الوطنية للسكان والممثل باللون الأخضر في الشكل رقم (٧) ويسمى البديل الطموح (الثالث).

شكل رقم (٧)



في إطار الافتراضات المذكورة سابقاً ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة نجد أن حجم السكان سيزيد في جميع الافتراضات ولكن بأرقام مختلفة، حيث سيصل سكان اليمن إلى ٦١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥م طبقاً لافتراض ثبات الخصوبة والممثل باللون الأحمر وسيصل إجمالي السكان إلى ٤٢ مليون نسمة طبقاً لافتراض انخفاض الخصوبة البديل الثالث إلى ٣,٢ مولود لكل امرأة بحلول ٢٠٢٥م إلى ٢,١ مولود لكل امرأة عام ٢٠٢٥م، أما البديل المتوسط والمتمثل في انخفاض الخصوبة إلى ٣,٢ مولود عام ٢٠٢٥م وثبات هذا المعدل حتى نهاية الفترة فسوف يصل عدد السكان إلى ٤٦ مليون نسمة.

ويلاحظ الفرق الكبير بين الافتراض الأول والثالث والذي يصل إلى ١٨ مليون نسمة في حالة ثبات الخصوبة وسينعكس ذلك على كل مجالات الحياة والتي سنلاحظها من خلال استعراض تأثيرات الخصوبة على القطاعات الأخرى في الأشكال القادمة.

أولاً: القطاع الاقتصادي



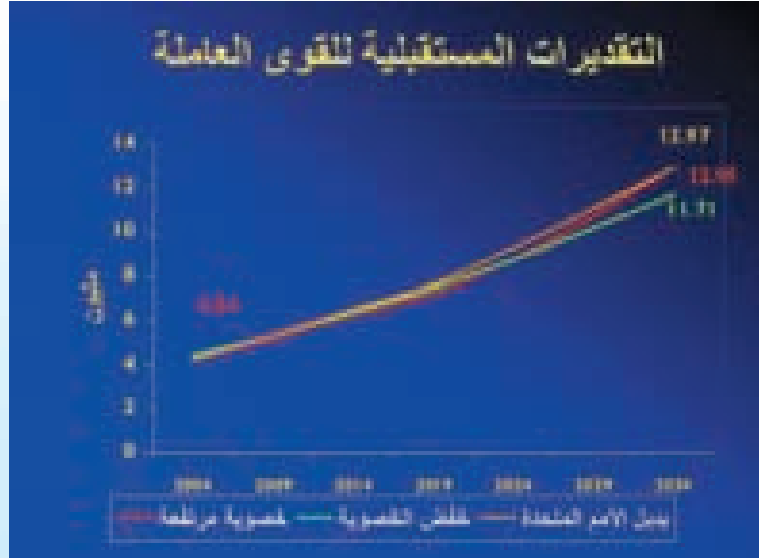
القطاع الاقتصادي

كما هو معروف أن للزيادة السكانية تأثيرات جمّة على كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها. فالاقتصاد هو عصب الحياة وهو القاعدة التي تركز عليها جوانب الحياة المختلفة ووسيلة التغيير الاجتماعي والتنمية والصحي والتعليمي، فالتحسن الاقتصادي ينعكس في حجم الاستثمار المحقق لسد الاحتياجات المتزايدة الناجمة عن الزيادة السكانية ويعالج قضايا التاهيل والتدريب وإيجاد التخصصات المطلوبة لاحتياجات العمل المختلفة ويعمل على امتصاص البطالة وإلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع ويساعد على مواجهة التحديات السكانية المتفاقمة والمتزايدة في ظل الضغوط على فرص العمل المتاحة والمحدودة حالياً وكما يساعد على تخفيف الضغوط على طلب الغذاء والسكن والكساء والتخفيف من معدل البطالة المتنامية ومن حدة الفقر وأعداد الفقراء، ولن يتم كل ذلك ما لم يتم تبني وتنفيذ سياسة اقتصادية واضحة وكذا تبني وتنفيذ سياسة سكانية فاعلة تعتمد على تخفيض معدلات النمو السكاني المرتفعة وخفض معدلات الخصوبة التي تعتبر من المعدلات العالية إن لم تكن الأعلى في العالم.

إن تأثيرات معدلات النمو السكاني والخصوبة مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتي يجب أن تصل إلى ما يقارب من ١٠٪، تمثل تحدياً كبيراً في ظل الظروف المعاشية ومحدودية الموارد وتناقصها، وفي ظل أعباء الإعالة المرتفعة لصغار السن والذين يمثلون القاعدة العريضة المتنامية في المجتمع، إضافة إلى أعباء إعالة كبار السن وإن كانت محدودة حالياً وأعباء إعالة الفئات النشطة اقتصادياً نفسها والتي تزيد في أجمالها عن ٤٠٪، كل ذلك ينعكس سلباً على إمكانية تحسين حياة الأفراد والأسر والمجتمع ولن يحقق النمو المرجو لزيادة الاستثمار في الجوانب الإنتاجية الأساسية في ظل منافسة عالمية كبيرة في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة لزيادة الاستثمارات في مجال الصحة والاقتصاد، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والبحث عن مصادر جديدة وتحسين الأداء وحل مشاكل البطالة والفقر والامية ومكافحة الفساد لكي يصبح الأمل كبيراً في حل كثير من الإشكالات أو على الأقل التخفيف من حدتها لنتمكن من اللحاق بركب التطور في ظل العولمة والتغيرات السريعة في مختلف الجوانب التنموية. وسنلاحظ تأثير النمو السكاني وافتراضاته الثلاثة على القطاع الاقتصادي من خلال الأشكال البيانية، والتي تبين التقديرات المستقبلية للقوى العاملة في إطار البدائل أو الافتراضات الثلاثة للخصوبة والتأثيرات الناجمة عن كل بديل والنتائج المتوقعة وكذا المقارنة الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع عدد من دول المنطقة والتي تظهر واقعنا المتدني بين الدول النامية والذي يحفزنا على ضرورة بذل الجهود في كل الاتجاهات لتحسين واقعنا الحالي والمستقبلي وتحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى في خطط الدولة التنموية.

٥- التحديات العالمية المستقبلية للقوى العاملة:

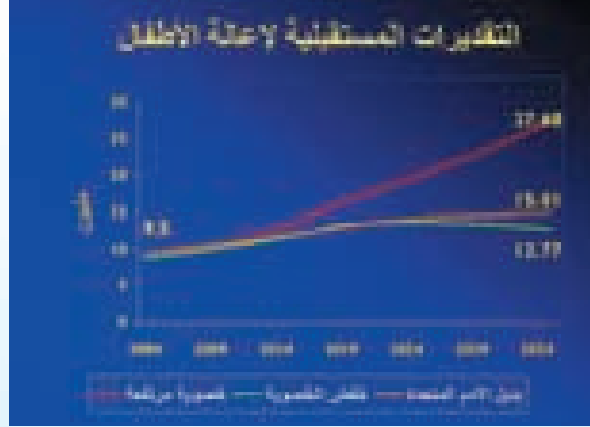
شكل رقم (٨)



القوى العاملة تمثل نبض الاقتصاد الحيوي كما تمثل وقود وطاقة المجتمع لتحقيق التنمية المنشودة، وحجم القوى العاملة المتوقعة حتى عام ٢٠٢٥م نجدها متقاربة في الثلاث البدائل ولا يوجد فوارق كبيرة وخاصة في البديل المرتفع والبديل المتوسط (بديل الأمم المتحدة) حيث سيصل حجم القوى العاملة في آخر الفترة إلى حوالي ١٢ مليون عامل في حال البديل العالي والمتوسط فيما سيكون حجم هذه القوى حوالي ٧,١١ مليون عامل في حال البديل المنخفض كما يبينه الشكل رقم (٨) وذلك مقارنة بـ ٢,٤ مليون عامل عام ٢٠٠٤م، وبذلك فإن حجم القوى العاملة سيتضاعف ثلاث مرات تقريباً إلى نهاية فترة الإسقاط على ماهي عليه الآن والمعياري الفعلي في هذا الجانب هو القدرة على تهيئة وإيجاد فرص عمل للقوى العاملة في أي بديل، إضافة إلى القدرة على التأهيل والاستيعاب والاستفادة من هذه الأعداد الكبيرة التي يمكن أن تكون وسيلة مثلى لتحقيق التنمية وتغيير الواقع المعاش والوصول بالمجتمع إلى مستوى جيد في الحياة وفي توفير متطلباته وتحقيق الطموحات، وبدون ذلك فإن هذه الأعداد تصبح عبئاً على المجتمع إذا لم تتوفر فرص العمل الكافية لها ولم يتم الاستفادة منها أو لم يتم تأهيلها تأهيلاً حقيقياً يحقق ويسد احتياجات المجتمع المتنامية وبما يواكب العصر الذي نعيشه في ظل تنافس دولي كبير وعندها يصبح أغلبية القوى العاملة في حالة بطالة وعبئاً على المجتمع وتزيد مع هذا الوضع نسبة الجريمة وتزداد رقعة الإرهاب والفساد الاجتماعي والسياسي وسوء الأحوال المعيشية.

□-□ عار □ الأ □ فال:

شكل رقم (٩)



يظهر الشكل أعلاه أن عدد الأطفال المعالين من خلال بيانات تعداد ٢٠٠٤م بلغ حوالي ٩,٥ مليون طفل ويزداد بحلول عام ٢٠٣٥م طبقاً للبدائل المرتفع إلى (٢٧,٦٨) مليون لبدائل ثبات الخصوبة وإلى ١٥,١ مليون (بديل الأمم المتحدة) وإلى ١٢,٧٧ مليون للبدائل المنخفض الذي يمثل أفضل البدائل وفي كل الأحوال نجد أن الإعالة عالية وخاصة في بديل ثبات الخصوبة والذي سيظهر توضيح حجم الإعالة في الشكل التالي:

□-□ العا □ □ □ عار □ الأ □ فال :

شكل رقم (١٠)



من الشكل رقم (١٠) نلاحظ أن ما يقارب (٨,٨٦) مليون طفل عام ٢٠٠٤م يقابلهم حوالي ٤,٢٤ مليون من القوى العاملة، أي أن الفرد العامل يعيل نفسه ويعيل ما يزيد عن شخصين من الأطفال إضافة إلى إعالة كبار السن والعاطلين عن العمل الذين هم في سن العمل، وسيستمر هذا الحال حتى عام ٢٠٣٥م طبقاً لبدائل ثبات الخصوبة حيث سيزداد حجم القوى العاملة ليصل إلى ١٢,٩٥ مليون عامل يقابلهم حوالي ٢٦,٧٣ مليون طفل يجب إعالتهم . بينما ينخفض عبء الإعالة بشكل واضح بالنسبة للبدائل المنخفض حيث يصل عبء الإعالة عام ٢٠٣٥م للعامل إلى ما يزيد عن طفل إضافة إلى نفسه. وفيها يصل حجم القوى العاملة ١١,٧١ مليون عامل يعيلون ١٢,٨ مليون من الأطفال وفي البديل الخاص بالأمم المتحدة أعلى من ذلك حيث أن ١٢,٩٧ مليون عامل يعيلون حوالي ١٤,٩٤ مليون طفل.

١١- الوفاء الجديد الم الوفاء و الحد التوفيا

شكل رقم (١١)

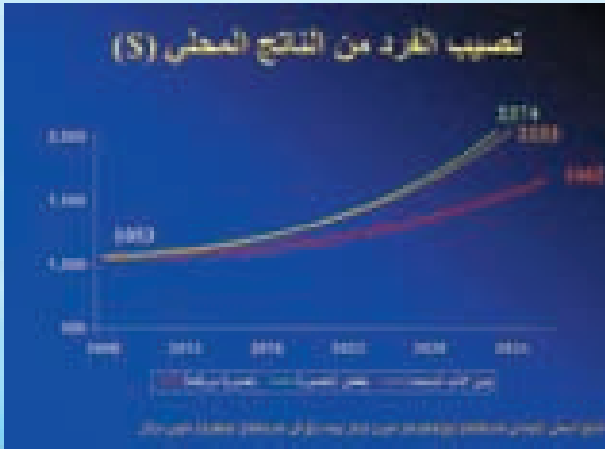


إن الوظائف المطلوبة في تزايد سنوي مستمر وقدرت هذه الزيادة بـ (١٩٢,٣٩٧) وظيفة عام ٢٠٠٨م ومتوقع أن تصل إلى (٤٩٧,٠٩٢) وظيفة بحلول عام ٢٠٢٥ في إطار ثبات الخصوبة. وقد تصل إلى (٢٣٧,٦٣٧) وظيفة في حال انخفاض الخصوبة. في الشكل رقم (١١) يتبين جلياً أننا بتبني خفض الخصوبة خلال الفترة المدروسة كاملة يمكننا توفير ما يزيد عن مليوني وظيفة (جمع تراكمي) وهذا يؤكد على أهمية خفض الخصوبة لتخفيف الأعباء وتحقيق وفورات يمكن استخدامها لتحسين أوضاع المجتمع المختلفة والتقليل من نسب البطالة والفقر وتحقيق التنمية المنشودة.

مع ضرورة الاستعداد الكامل لاستيعاب المخرجات من الوظائف المطلوبة لتهيئة الفرص حتى في ظل الخصوبة المنخفضة للحد من تزايد البطالة المستمر والمقلق.

١٢- نصيب الفرد من الناتج المحلي

شكل رقم (١٢)



بافتراض تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في الخطة الخمسية الثالثة والذي يتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٧,١٪ بحلول عام ٢٠٢٤م واستمراره بنفس المعدل حتى عام ٢٠٢٥م أي نهاية الفترة المدروسة بهذا نجد أن نصيب الفرد سيرتفع من ١٠٥٢ دولار سنوياً عام ٢٠٠٨م ليصل إلى ١٦٦٢ دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥م طبقاً لفرضية ثبات الخصوبة في مستوى مرتفع، في الوقت الذي سيزيد إلى ٢٢٧٤ دولار سنوياً لنفس الفترة طبقاً لفرضية خفض الخصوبة (وفق البديل الثالث)، مقابل ٢٢٥٢ دولار طبقاً لبديل الأمم المتحدة (البديل المتوسط).

بملاحظة واقعية لحياتنا ولواقعنا الاقتصادي المتدني والمتأثر بحجم السكان والزيادات السنوية المضطربة، ومن خلال ملاحظة الأشكال البيانية التي أوردناه في هذا الفصل نلاحظ حجم التحدي الذي نعيشه حالياً والتحديات المستقبلية التي ستواجه أبنائنا مما يحتم علينا ضرورة تبني وتحقيق سياسة اقتصادية سكانية فاعلة لمواجهة هذه التحديات لأننا وفي أحسن الظروف سنظل في أسفل الركب قياساً بكثير من دول العالم ودول المنطقة الأمر الذي يحتم تكاتف الجميع في إيجاد حلول سريعة ناجحة لحل الإشكالات القائمة والمتوقعة وخاصة أن قضية السكان هي قضية حياة ومصير.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شكل رقم (١٣)



في الشكل رقم (١٣) الذي يقدم مقارنة بين كلاً من اليمن وجهورية مصر العربية وسوريا والسودان فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي، نجد أن نصيب الفرد من الدخل في السنة متفاوت، حيث يتأثر بإجمالي الناتج المحلي الموزع على سكان كل بلد وينعكس سلباً وإيجاباً على حياة الأفراد والأسر والمجتمع في كل بلد فقد بلغ متوسط نصيب الفرد في السنة في اليمن فقط ٦٣١ دولاراً طبقاً لبيانات ٢٠٠٦م مقابل ١٠٨٥ دولاراً في مصر، ١٢٩٣ دولاراً في سوريا و٥٩٤ دولاراً في السودان. فالزيادة السكانية العالية تؤثر سلباً على متوسط الدخل في أي مجتمع وخاصة إذا كان معدل النمو الاقتصادي منخفض أو متواضع وهذا يزيد من نسبة انتشار الفقر ويؤدي إلى انعكاسات سلبية في مجالات الحياة المختلفة (صحة، تعليم، ومعيشة....).

ثانياً : قطاع التعليم



قطاع التعليم

إن تنمية الموارد البشرية هي غاية كل أمة، ومع تزايد أعداد السكان يزداد الطلب على التعليم باعتباره من أهم الوسائل لتنمية البشر، ومع تزايد هذا الاهتمام يتزايد إدراك المجتمع والدولة بأهمية التعليم لتنمية مواردها البشرية. لذلك، يشكل السكان مصدر الموارد البشرية في أي مجتمع، والتعليم هو الأداة الرئيسية في تحويل هذه الموارد إلى قوى فاعلة تخدم عملية التنمية الشاملة. وبدون التعليم تصبح هذه الموارد عبئاً وليس مورداً للتنمية. من هنا تتضح الأهمية الاستراتيجية لدور التعليم في عملية التنمية. وأنطلاقاً من ذلك فقد سعت الجمهورية اليمنية في جعل التعليم محور ارتكاز لعملية التنمية. وتعد اليمن من بين الدول ذات المستوى المنخفض في أداء التنمية البشرية حيث يقع ترتيبها في المركز ١٤٩ من بين ١٦٩ بلداً، كما أن مسألة المساواة في النوع الاجتماعي تعتبر هي الأخرى متدنية، حيث صنفت اليمن في المركز ١٢١ من بين ١٤٠ بلداً.

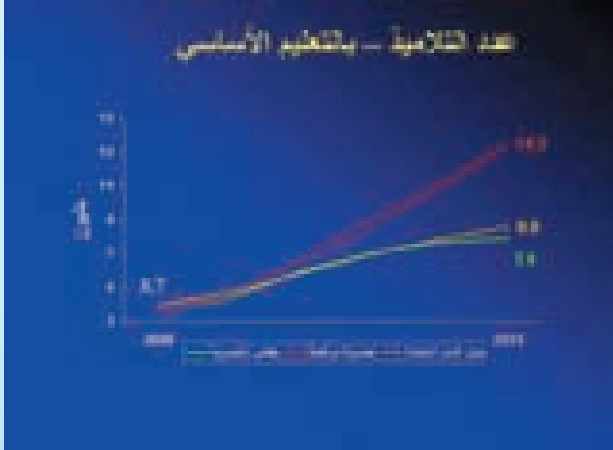
وا] التعليم :

لقد حققت اليمن خلال الأربعة العقود الماضية نجاحات متعددة في المجال التعليمي بمختلف مراحلها، لا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات التعليمية وخاصة التعليم الأساسي والتي تتمثل في ارتفاع معدلات الالتحاق، وانخفاض معدلات الأمية وانخفاض معدلات التسرب وزيادة عدد المدارس والفصول الدراسية وانتشارها بشكل واسع. وقد ترافق ذلك بزيادة القوى البشرية العاملة في التعليم وتنوع اختصاصاتها.

- التعليم الأساسي :

- عدد التلاميذ في التعليم الأساسي :

شكل رقم (١٤).



ينصب الاهتمام على مرحلة التعليم الأساسي التي تمثل القاعدة العريضة للنظام التعليمي، حيث أن أعداد المتحقيين فيها يشكلون ٦٨,٥ ٪ من إجمالي المتحقيين بالنظام التعليمي العام.

وتوضح التقديرات التي تم إعدادها لقطاع التعليم أن عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي يصل إلى ٣,٧ مليون تلميذ عام ٢٠٠٨م ليرتفع إلى حوالي ١٤,٧ مليون تلميذ بحلول عام ٢٠٢٥م في ظل البديل المرتفع للخصوبة، وتؤكد هذه التقديرات النمو المتسارع لحجم السكان في اليمن نتيجة لاستمرار مستويات الإنجاب المرتفعة (البديل الأول)

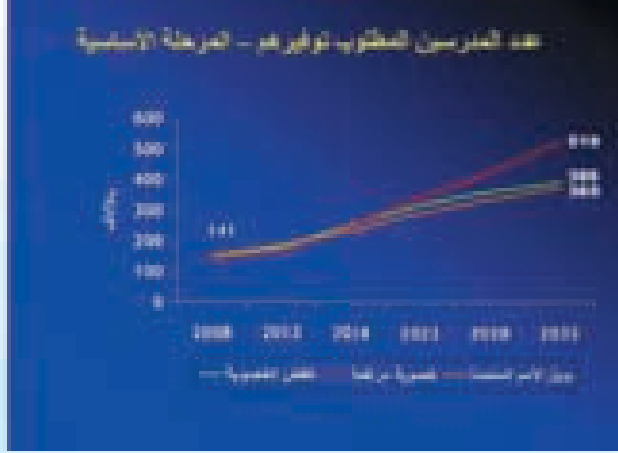
أما البديل الثاني والذي تبنته الأمم المتحدة

والذي سيؤدي إلى خفض عدد السكان وتأثيره على حجم المتحقيين بالتعليم، سيصل عدد التلاميذ إلى ٨,٨٢ مليون تلميذ استناداً لهذا البديل .

أما البديل الثالث وهو النمو المنخفض للخصوبة سيصل عدد التلاميذ طبقاً لذلك إلى ٧,٩ مليون تلميذ بنهاية عام ٢٠٢٥م ويمثل نصف البديل الأول تقريباً.

- عدد المعلمين في التعليم الأساسي :

شكل رقم (١٥)



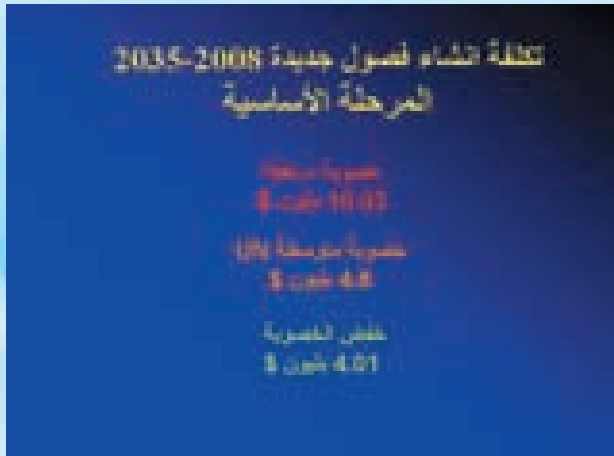
حالياً، يقدر عدد المدرسين بالتعليم الأساسي ما يقارب ١٤١ ألف معلم ومعلمة في كافة مدارس التعليم الأساسي الحكومي و الأهلي وهو ما يمثل ٨٢,٦٪ من القوى العاملة في التعليم، وتبلغ نسبة التلاميذ لكل معلم ٣٥,٤ تلميذ. ونتيجة لتزايد أعداد التلاميذ في هذه المرحلة سيؤدي إلى مضاعفة أعداد المعلمين للمحافظة على نفس المستوى التعليمي ليصل عدد المعلمين إلى ٥١٩ ألف معلم ومعلمة بنهاية عام ٢٠٢٥م وفقاً للبدل الأول المتعلق بثبات الخصوبة. ووفقاً للبدل الثاني فإن عدد المدرسين سيصل إلى ٣٨٦ ألف معلم ومعلمة والخاصة بخفض معدل الخصوبة (البدل

الثاني) وإلى ما يقارب ٣٦٩ ألف مدرس ومدرسة طبقاً للبدل الثالث والذي تصل فيه الخصوبة إلى ما يقارب مولودين للمرأة بنهاية الفترة المدروسة ، وهذا سيشكل في كل الأحوال ضغطاً على الدولة مما يزيد من حجم الإنفاق (الجاري الاستثماري) لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب.

حجم الإنفاق :

- الفصول الجديدة والتنشغيل للتعليم الأساسي :

شكل رقم (١٦)



تعتبر مستويات الإنفاق العام مهمة للمحصلات التعليمية وضرورية لإنجاز النتائج المرجوة من الالتحاق بالتعليم الأساسي لتحقيق أهداف التنمية الألفية ، حيث سيكلف إنشاء الفصول الجديدة لمواجهة الأعداد المتدفقة في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي بشكل تراكمي إلى ما يزيد على ١٠,٠٢ مليار دولار وفقاً للبدل (الأول ثبات الخصوبة ٦,٠ مولود حي للمرأة) لإستيعاب التلاميذ الجدد مع نهاية عام ٢٠٢٥م ، كما ستصل التكلفة إلى ٤,٨ مليار دولار طبقاً للبدل المتوسط للأمم المتحدة، وستصل التكلفة إلى ٤,٠١ مليار دولار وفقاً للبدل الثالث بنهاية الفترة.

شكل رقم (١٧)



- ارفقا الجاي :

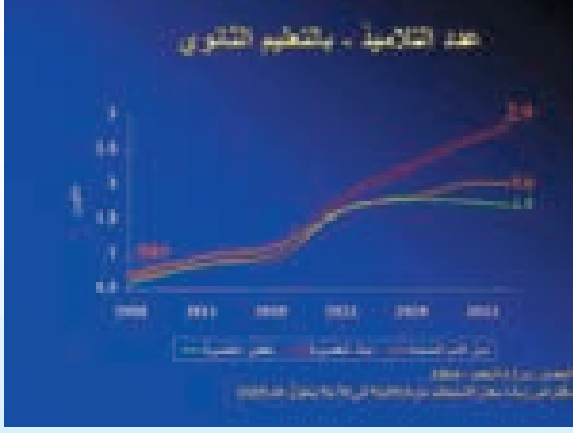
إن تقدير حجم الإنفاق الخاص بالأجور والمرتبات وغيرها من النفقات السنوية الجارية يعتبر أكثر التحديات المالية تشبيهاً للهمم بالنسبة لليمن والتي تتميز بتدني معدلات الالتحاق حيث تحتل رواتب المعلمين والموظفين الإداريين أكثر من ٨٠٪ لذلك تعتبر الأجور أحد أوجه الاستخدام الأساسية، حيث ستبلغ النفقات وفقاً للبدل الأول حوالي ١,٦٤٦ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٥م في ظل البدل المرتفع، وستنخفض إلى ٩٨٩ مليون دولار في إطار البدل الثاني وإلى ٨٨٧ مليون دولار استناداً للبدل الثالث المنخفض وهذه ستزيد من حجم النفقات الجارية للتعليم الأساسي والتي تبلغ حالياً حوالي ٤١٠ مليون دولار سنوياً.

- التعليم الثانوي :

تعد المرحلة الثانوية المرحلة الثانية في بنية التعليم العام، والحلقة الوسطى بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي. كما يعد التعليم الثانوي مرحلة مهمة وحاسمة للمتعلمين في التعليم العام، حيث يفترض في هذا النوع من التعليم أن يتم إعداد الطلاب والطالبات إعداداً شاملاً وتزويدهم بالمعلومات الأساسية والمهارات والاتجاهات التي تنمي شخصياتهم في جوانبها المعرفية والنفسية والاجتماعية والعقلية والبدنية، وينظر لهذا التعليم بوصفه قاعدة للدراسة الجامعية وتأهيلاً واستثماراً في رأس المال البشري للحياة العملية.

- عدد التلاميذ في التعليم الثانوي - حال ١- لنا - ناق:

شكل رقم (١٨)

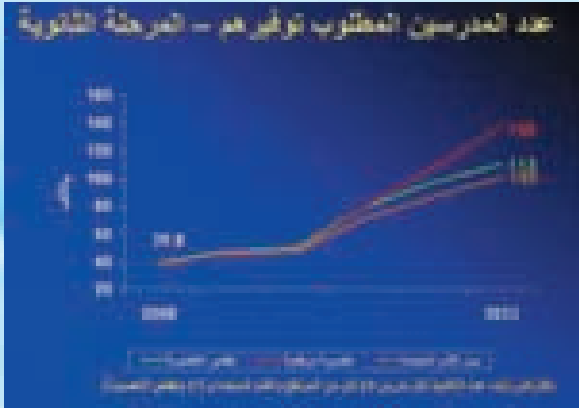


مستوى التعليم الثانوي الغالبية العظمى من خريجي التعليم الأساسي، حيث يشكل الإقبال على التعليم الثانوي ضغطاً شديداً على النظام التربوي في ضوء المتاح من الإمكانيات و التسهيلات المدرسية. حيث تظهر التقديرات أن أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية سيزداد خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٥م من حوالي ٦٧٠ ألف طالب و طالبة في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى حوالي ٢.٩ مليون طالب وطالبة بحلول عام ٢٠٢٥م وفق البديل الأول الذي يؤكد حالة الاستمرار في مستويات الإنجاب السائدة (٦,٠ مولود حي) والذي ينعكس في النمو المتسارع لحجم السكان وما يرتبط به من ارتفاع في أعداد التلاميذ

أما في إطار البديل الثاني سينخفض عدد التلاميذ في التعليم الثانوي إلى ٢,٠ مليون طالب وطالبة طبقاً لبديل الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢٥م وطبقاً للبديل الثالث فإن عدد الطلاب سينخفض إلى ١,٧ مليون طالب وطالبة نهاية عام ٢٠٢٥م والقاضي بتخفيض مستوى الخصوبة إلى ٣,٢ مولود استناداً إلى السياسة الوطنية للسكان (٢٠٠١-٢٠٢٥م) وإلى طفلين بحلول عام ٢٠٢٥م أي بزيادة تقدر بأكثر من ١,٢ مليون طالب وطالبة وهو قريب من ضعف أعداد الطلاب المتحقين في بداية عام ٢٠٠٨م مما سيترتب عليه جهوداً متواصلة لمواجهة النمو في أعداد المتحقين بالتعليم الثانوي حيث سيفرض أعباءً كبيرة على المجتمع لتوفير الموارد الاستثمارية المطلوبة لرعاية هذه الفئة العمرية (١٥-١٧ سنة) كما يبينه شكل رقم (١٨).

- المعلمو في التعليم الثانوي:

شكل رقم (١٩)



يعتبر المدرس أساس العملية التعليمية إذا ما تم تدريبه وإعداده وحسن اختياره بصورة مناسبة وصقله بهدف رفع مستواه، وإذا تم التفاوض عن ذلك فلن يستطيع أن يقوم المعلم بمهمته على أحسن وجه. واستناداً إلى التقديرات سيصل عدد المعلمين العاملين في مدارس التعليم الثانوي العام ١٥٠ ألف مدرس ومدرسة وفقاً للبديل الأول في عام ٢٠٢٥م وأما البديل الثاني والخاص بتحديد أعداد المدرسين لمواجهة الأعداد المتزايدة من التلاميذ سينخفض العدد إلى ١١٣ ألف معلم ومعلمة، ووفقاً للبديل الثالث سينخفض أعداد المدرسين المطلوبين إلى ١٠٥ ألف مدرس ومدرسة في نهاية عام ٢٠٢٥م علماً بأن

الحاجة إلى المدرسين للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بلغ ٢٩,٨ ألف مدرس ومدرسة وهذا يتطلب بذل الجهود لتوفير ضعفين ونصف من المدرسين المؤهلين بنهاية عام ٢٠٢٥م طبقاً للبديل الثالث كما يبينه شكل رقم (١٩).

- حجم ا-نفاق في التعليم الثانو □:

شكل رقم (٢٠)



تبرز أهمية التعليم الثانوي باهتمام الدولة لتحقيق الفرص للجميع وإن أي قصور فيه ينعكس على معايير كفاءته مسبباً العديد من المشاكل التي تؤثر عليه، وتتمثل أولى خطوات الاهتمام في تقدير الأعباء المالية التي يجب توفيرها لمواجهة احتياجاته المستقبلية.

لذلك تشير التقديرات المالية في الشكل أعلاه رقم (٢٠) إلى أن إجمالي الإنفاق المقدر خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٣٥ م حوالي ١,٨٦٨ مليار دولار لإنشاء الفصول الإضافية الجديدة للمرحلة الثانوية طبقاً للبدل الأول المعتمد على بقاء الخصوبة ٦,٠ مولود حي وسيخفض حجم الانفاق بحسب البديل الثاني المتعلق بخفض الخصوبة شكل رقم (٢٠) إلى ١,١٧٠ مليار دولار. واستناداً إلى البديل الثالث (خفض الخصوبة إلى ولادتين للمرأة) ستخفض التكلفة إلى ١,١٠٠ مليار دولار فقط. وبمقارنة تكلفة البديل الثالث مع البديل الأول ستخفض في البديل الثالث عن البديل الأول بحوالي ٧٦٨ مليون دولار وهذا لن يتأتى إلا ببذل الجهود المتواصلة والدعم السياسي لخفض الخصوبة من خلال دعم برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

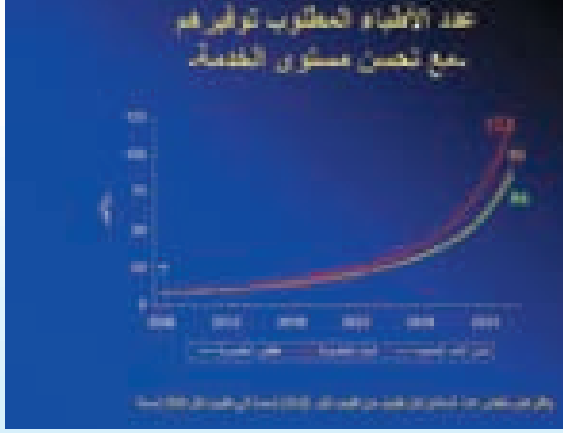
ويترافق مع حجم الانفاق الاستثماري تزايد حجم النفقات الجارية على التعليم الثانوي حيث سيرتفع حجم هذا الانفاق من ١٠٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ م إلى ٢٨٨ مليون دولار وفقاً للبدل الأول وإلى ٢٧٢ مليون دولار طبقاً للبدل الثاني وإلى ٢٦٢ مليون دولار بموجب البديل الثالث وبمقارنة الإتفاق الجاري للبدل الأول مع البديل الثالث تمثل الفارق بحوالي ١٢٥ مليون دولار.

ثالثاً: قطاع الصحة العامة



- عدد الأطباء في حال من دا تو ال حد .

شكل رقم (٢٢)

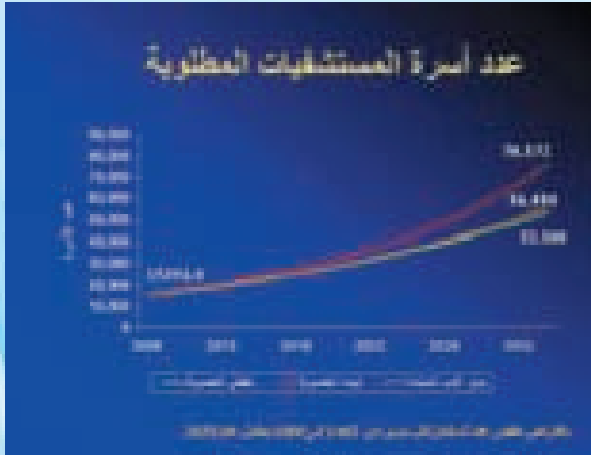


بالرغم من إن اليمن تقع في مصاف البلدان ذات المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات ووفيات الأطفال الرضع ومن أعلى معدلات النمو السكاني والخصوبة إلا أن هناك تحسن ملموس تجلى في التوسع في الخدمات العلاجية والوقائية ووفق تقديرات عام ٢٠٠٨م فقد بلغ متوسط عدد السكان لكل طبيب ٣٥٤٨ نسمة وهو مؤشر مرتفع مقارنة بالعديد من الدول بما فيها المتخلفة وهو ما يعكس وضع صحي غير فاعل. ونظراً لطول الفترة الزمنية المستهدفة حتى عام ٢٠٣٥م فإن مستوى أداء الخدمة يجب أن يشهد تطوراً نوعياً في الخدمات والرعاية الصحية الأولية بما يتطلب معه تخفيض عدد السكان لكل طبيب من حوالي ٣٥٤٨ نسمة إلى حوالي ٥٠٠ نسمة للطبيب الواحد، وهذا

سوف ينعكس على عدد الأطباء المطلوب توفيرهم والبالغ عددهم ١٢٣ ألف طبيب وطبيبة وفقاً للبدل الأول، وإلى ٩٠ ألف طبيب وطبيبة في إطار البديل الثاني وإلى ٨٦ ألف طبيب وطبيبة طبقاً للبدل الثالث كما يبينه الشكل رقم (٢٢).

عدد الأسر:

شكل رقم (٢٣)



تزايدت أعداد المؤسسات الصحية التي تغطي وتقدم الخدمات الصحية والدواء لتصل نسبة التغطية إلى ٦٦٪ من إجمالي السكان وانعكس ذلك على عدد الأسرة المتاحة حيث بلغت نسبة الأسرة إلى السكان ٧٪ في عام ٢٠٠٧م وتشير تقديرات الزيادة في عدد الأسر المطلوبة حتى عام ٢٠٣٥م من حوالي ١٥,٣٤٩ سريراً ليرتفع هذا العدد عام ٢٠٠٨م إلى ٧٦,٥٧٢ سريراً في نهاية عام ٢٠٣٥م وفقاً للبدل الأول. وتظهر التقديرات إلى أنه في حال انخفاض مستوى الخصوبة وفق بديل الأمم المتحدة سيصل عدد الأسرة إلى ٥٦,٥ ألف سرير ((البديل الثاني))

ووفقاً للبدل الثالث سينخفض عدد الأسر المطلوبة إلى ٥٣,٦ ألف سرير مع ثبات مستوى أداء الخدمة الصحية المقدمة للمجتمع في البدائل الثلاثة كما يبينه الشكل رقم (٢٣) الذي يبين عدد الأسر المطلوبة.

شكل رقم (٢٤)



تتفق اليمن حالياً ٨, ١٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لبيانات ٢٠٠٧م على الرعاية الصحية العامة وهي غالباً نصف نسبة الإنفاق الحكومي لقطاع الصحة العامة علماً بأن اليمن تعتبر من البلدان ذات المؤشرات المنخفضة في مجال التنمية البشرية واستناداً لسيناريوهات المعتمدة لتقدير حجم الإنفاق في كل قطاعات التنمية فقد بلغ حجم النفقات الجارية في قطاع الصحة العامة حوالي ٣٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م ومن أجل استمرار مستوى أداء الخدمة المقدمة وبهدف المحافظة على هذا الأداء فقد قدر أن النفقات الجارية ستصل إلى ١,٧١٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٥م وفقاً للبدل الأول وتخفض النفقات إلى حوالي ١,٢٦٥ مليار دولار طبقاً للبدل الثاني. ووفقاً للبدل الثالث ستخفض النفقات الجارية إلى ١,٢٠١ مليار دولار. وبمقارنة نفقات البدل الأول مع نفقات البدل الثالث فإن الفرق في حجم هذه النفقات يصل إلى ٥١٤ مليون دولار يمكن الاستفادة منها في تحسين نفقات التشغيل والصيانة كما يبينه الشكل رقم (٢٤).

رابعاً: قطاع الموارد الطبيعية



قطاع الموارد الطبيعية

تتأثر الموارد الطبيعية بمدى توفرها وإمكانية تجديدها وبالقدرة على استغلالها الاستغلال الأمثل، فالنمو السكاني المتزايد يؤدي إلى زيادة الضغط والطلب على الموارد الطبيعية التي يحتاجها الإنسان كالعذاء والماء والكهرباء الأمر الذي ينتج عنه اختلال بين ما هو متاح « ومحدود» وما هو مطلوب «و كبير» وهذا التحدي ينعكس على تلبية احتياجات السكان الآنية والمستقبلية .

فالزيادة السكانية في هذه الحالة تعني انخفاض حصة الفرد من موارد الأرض والماء والكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى ، فاليمن مثل أي دولة نامية تتسم بالموارد المحدودة فالمساحة الصالحة للزراعة كبيرة نسبياً لكن المساحة المزروعة تكاد تكون قليلة لا تغطي الطلب عليها إلى جانب الاستغلال الجائر للأرض الزراعية والزحف العمراني والتحطيب الجائر والرعي المؤدي إلى التصحر وهجر الأرض الزراعية والانتقال إلى المدينة الذي زاد من تضاعف المشكلة السكانية، حيث قلت موارد الأرض المحلية واعتمد الاقتصاد على سياسة الاستيراد لتغطية الاحتياج، كل هذه العوامل ساهمت وستظل تساهم في خفض حصة الفرد من الموارد الطبيعية.

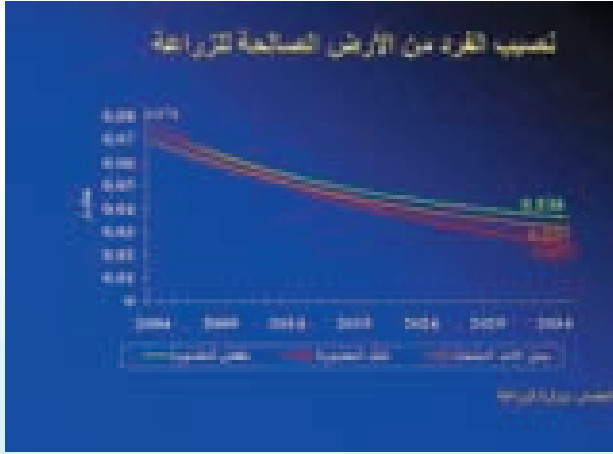
وفي قطاع الماء فإن النمو السكاني أثر تأثيرات كبيرة على احتياجات السكان من الماء (كمياه شرب نقية) وكمطلب للتنمية أيضاً مما يشكل عائقاً أمام ديمومة التنمية.

فالمعروف بأن اليمن تعاني من تناقص في المخزون الجوفي للمياه في حوض صنعاء وبعض المدن الأخرى بسبب قلة الأمطار التي تغذي هذا المخزون الجوفي والحفر العشوائي للآبار واستخدام الطرق التقليدية للري، وعدم استغلال مياه الأمطار وتجميعها في السدود وضعف الترشيح في استخدام المياه المنزلية والمتجمعة كمياه للشرب أو لري الزراعة إلى جانب استنزاف زراعة القات لكميات كبيرة من المياه كل ذلك يساهم في انخفاض نصيب الفرد من المياه.

أن السياسة السكانية قد هدفت إلى تغطية السكان بمياه شرب نقية وبالتالي فإن ذلك يعد مطلباً وتحدياً كبيراً يجب مواجهته ومعالجته.

□- نصي □ الفلاد □ن الأ □ي الصال □ □ لل □ا □:

شكل رقم (٢٥)



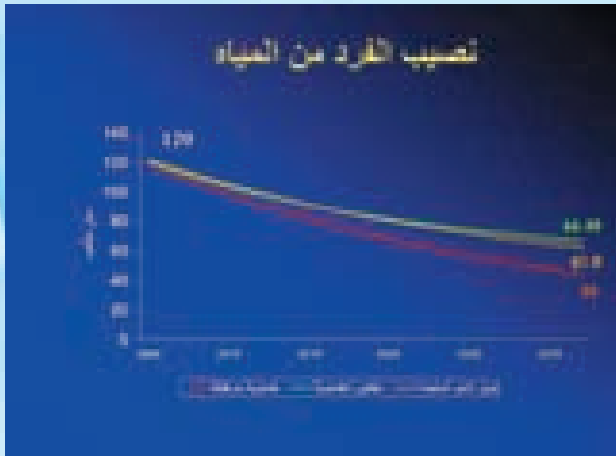
تمثل الزراعة القطاع الهام والكبير لسكان اليمن حيث يشغل فيها معظم السكان إلا انها لا تساهم في تحسين حصة الفرد من الغذاء للعوامل السابقة.

يوضح الشكل رقم (٢٥) أنه في ظل فرضيات الإسقاطات السكانية وتأثير معدل الخصوبة الحالية والبالغ ٦ مواليد للمرأة اليمنية فإن عدد السكان يتوقع أن يزداد ليصل إلى حوالي ٦١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥م طبقاً لفرضية الخصوبة المرتفعة (الفرضية

الأولى) وبذا فإن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة سيقبل من ٠,٠٧٤ هكتار عام ٢٠٠٤م وإلى ٠,٠٢٧ هكتار بسبب عامل الزيادة السكانية ، وطبقاً لفرضية الأمم المتحدة الخاصة بتخفيض الخصوبة لتصل إلى ٣,٣ مواليد بنهاية الفترة فإن نصيب الفرد من الأرض الزراعية سيصبح ٠,٠٣١ هكتار ، وفي حال بذلت جهود كبيرة للتأثير على الزيادة السكانية والتدخل في مواجهة العوامل المباشرة المؤثرة عليها للوصول إلى أهداف السياسة السكانية المتمثلة بتخفيض الخصوبة إلى ٣,٣ مولود بحلول عام ٢٠٢٥م واستمرار الخفض ليصل إلى ٢ مواليد للمرأة حتى عام ٢٠٢٥م فإن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية سيكون ٠,٠٣٦ هكتار إلا أن هذا النصيب يظل منخفضاً جداً ولا يلبي الاحتياجات المطلوبة والأساسية للسكان، الأمر الذي يزيد من الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية .

□- نصي □ الفلاد □ن الميا □:

شكل رقم (٢٧)



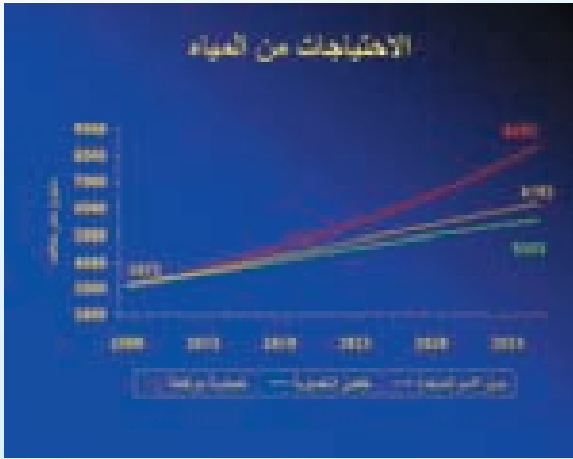
يأتي التحدي في قطاع المياه ضمن التحديات الكبيرة التي تواجهها اليمن حالياً وستعيشها مستقبلاً إذا لم تبذل الجهود لمواجهتها وتحسينها حيث تبين المعلومات والأرقام المتوفرة أن نصيب الفرد يصل إلى ما يزيد عن ١٢٥٠ متر مكعب سنوياً في الدول العربية وإلى ٧٥٠٠ متر مكعب للفرد على مستوى العالم.

والشكل رقم (٢٠) يبين إن هناك عجز في كمية المياه المتاحة في اليمن حالياً حيث لم يتعدى نصيب الفرد من المياه حالياً ٣١٢٠م سنوياً وسوف ينخفض هذا المعدل ليصل إلى ٣م٤٤ سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥م في حال ثبات الخصوبة (البديل الأول) وطبقاً لبديل الأمم المتحدة يمكن

أن يصل نصيب الفرد إلى ٢م٦١,٨ وإلى ٢م٦٦,٤ طبقاً لبديل الخصوبة المنخفض (البديل الثالث) إذا ماتبتت الحكومة سياسة سكانية ومائية صائبة، في ظل قلة الموارد المائية وقلة مخزونها الباطني وتناقص كمية المياه المتجددة سنوياً وتنامي الطلب عليها ، فإن اليمن ستواجه تحدياً صعباً للوفاء بمتطلبات السكان المتنامية، الأمر الذي يستدعي زيادة الاهتمام والسعي لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة للحفاظ على المخزون الباطني وتميمته واتباع الطرق العلمية لترشيد استخدامه والاستفادة من مياه الأمطار وحجزها وتوفيرها للأجيال القادمة وزيادة حصة الفرد أسوة بدول العالم العربي والعالمي.

١-١- احتيا من المياه:

شكل رقم (٢٧)

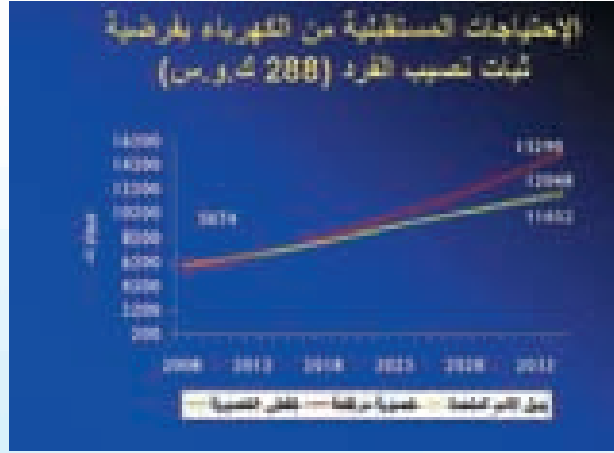


من الشكل رقم (٢٧) يتبين لنا أن الاحتياج العام لسكان من المياه في ظل ثبات نصيب الفرد حالياً وهو ٢م١٢٠. وفي ظل الفرضيات الثلاث للخصوبة نجد أن هذا الاحتياج يزداد من ٢,٠٧٥ مليار م³ عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٨,٣٩٢ مليار م³ عام ٢٠٢٥، في حال بقاء الخصوبة ثابتة (البديل الأول) وإلى حوالي ٦,١٩٢ مليار م³ في ظل بديل الأمم المتحدة. وإذا تمكنت الجهود المبذولة من مواجهة التزايد السكاني والتأثير في خفض الخصوبة طبقاً للبديل الثالث، فإن احتياجاتهم تقدر بـ ٥,٥٥٢ مليار م³ عام ٢٠٢٥.

خامساً: قطاع الطاقة الكهربائية



شكل رقم (٢٩)



وفي كل الحالات فإن الأمر يتطلب مزيداً من الجهد والأموال من أجل سد الفجوة وتوفير الطاقة اللازمة لمواجهة تزايد الطلب لها وتغطية احتياجات السكان المتزايدة لها، حيث سيرتفع الطلب ليصل إلى ١٥٢٩٠ جيجاوات بحلول ٢٠٢٥م في حال فرضية البديل المرتفع و ١٢٠٤٨ جيجاوات في حالة البديل الثاني ، و ١١٦٥٢ في حالة البديل المنخفض، إضافة إلى أهمية تحسين الخدمة المقدمة تماشياً مع التطور الحاصل في المنطقة والعالم وبما يحقق التقدم والرفاهية للسكان والمجتمع.

قائمة المراجع

- ١- الجمهورية اليمنية - الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج تعداد ٢٠٠٤م
 - ٢- الجمهورية اليمنية - الجهاز المركزي للإحصاء، مسح صحة الأسرة ٢٠٠٣م
 - ٣- الجمهورية اليمنية - وزارة التربية والتعليم، بيانات عام ٢٠٠٤م
 - ٤- الجمهورية اليمنية - وزارة الزراعة، بيانات عام ٢٠٠٤م
 - ٥- الجمهورية اليمنية - الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، وثائق السياسة الوطنية للسكان.
- UNFPA, World population prospects, 2006 Review.
 - UNDP, Human Development Report 2006.

فلاير عم لاء حداد ال تي

. جا لد حمد الشع
. عمالما عمالاحمن ال تي
. عمادا
. سميو مال عم
. عمالما عم عم الدين

اعدو

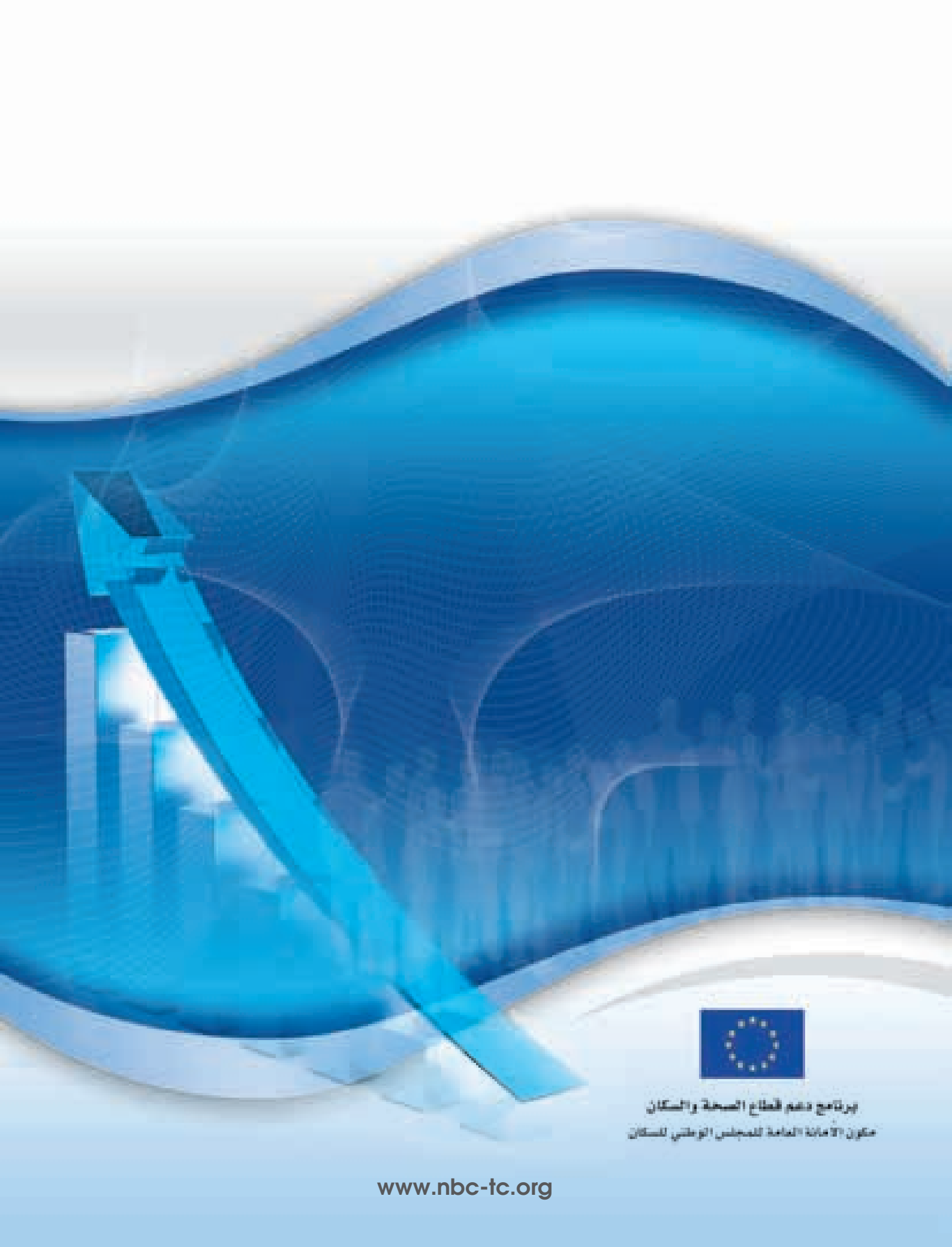
. ريو عم عم اليفي
. د بين و مال
. فلحا دا نص
. بين عمادا عم اليم
. ريو عم
. فلحا داود
. عم الفلطي
. فلحة شوة

عم عم عم:

د. حمد علي و بي
الأمين العام للمجلس الوطني للسكان

. عم عم حمد لة

الأمين العام المساعد



برنامج دعم القطاع الصحي والسكان
مكون الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

www.nbc-tc.org